الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.7*

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
24 December 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة ألفين (نائبة الرئيس) ..... (جزر القمر)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.

12-54316X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد ماك – دونالد (سورينام) الرئيس، تولت السيدة الفاين (جزر القمر) نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند١٠٣من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/67/96، A/67/97، A/67/155، A/67/156، A/67/218، A/C.3/67/L.3، A/C.3/67/L.4، A/C.3/67/L.5، A/C.3/67/L.6، A/C.3/67/L.7، E/2012/30 و Corr.1 و 2)

البند ١٠٤من جدول الأعمال: الرقابة الدولية على المخدرات (تابع) (A/67/157)

١ – **السيدة عبد الرحيم** (ماليزيا):تحدثت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) فقالت إن تعاون الأعضاء بشأن الجريمة يحدث بصفة أساسية في إطار اجتماع الرابطة الوزاري المتعلق بالجريمة العابرة للحدود الوطنية، من أجل تنفيذ واستعراض القرارات المتخذة على المستوى الوزاري والتوصية بمشاريع جديدة. ويكتسب هذا التعاون أهمية متزايدة مع اتجاه الرابطة إلى تشكيل جماعة الآسيان في عام ٢٠١٥. وكمّلت اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١١، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وصكوك الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وكانت أول اتفاقية إقليمية شاملة بشأن هذا الموضوع.

٢ – واعتمد، في عام ٢٠٠٢، برنامج عمل لتنفيذ خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وجرى التوقيع على إعلان الرابطة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، في عام ٢٠٠٤. وتشارك الدول الأعضاء في الرابطة بفعالية في عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للحدود الوطنية، منذ عام ٢٠٠٢. وجرى، في عام ٢٠١١، الاتفاق بشأن إطار للتعاون الإقليمي بغرض التصدي لتهريب البشر. وأبدت الرابطة تأييدها لفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي اجتمع لأول مرة في نيويورك، في أيار/مايو ٢٠١٢.

٣ – وكانت الرابطة قد دعت إلى التصدي بشكل جماعي لتعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها على الصعيد الإقليمي، وذلك منذ أوائل عام ١٩٧، حينما عقدت اجتماعا للمسؤولين المعنيين والوكالات المختصة بغرض مناقشة مسائل الوقاية من تعاطي المخدرات ومنعها. ودعا إعلان اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ١٩٧٦، الدول الأعضاء والهيئات الدولية ذات الصلة إلى تكثيف التعاون بشأن منع تعاطي المخدرات والاتجار بها واستئصالهما. واعتمدت، في عام ١٩٨٤، سياسة واستراتيجية إقليمية في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وسيجري، في عام ٢٠١٥، التوقيع على إعلانبشأن خلو منطقة الرابطة من المخدرات، ليتزامن مع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لكن ينبغي أن تؤخذ في الحسبان درجات التفاوت الكبير في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين دول الرابطة، عند إجراء تقييمات لمشكلة المخدرات والتصدي لها على نطاق المنطقة.

٤ – وعلى الرغم من الالتزام القوي بالتعامل بفعالية مع خطر المخدرات غير المشروعة، لا يزال جمع البيانات وإجراء تقييمات قائمة على الأدلة يشكل تحديا. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة مشكورة في مجال بناء القدرات اللازمة لتقديم البيانات من أجل إجراء التحليلات والتقييمات والتخطيط لعمليات التصدي. وشكلت الفجوة بين واقع الجريمة العابرة للحدود الوطنية

والإمكانات المحدودة للنظم الوطنية تحديا كبيرا أيضا لقدرة البلدان على التصدي بفعالية لتلك المسألة.

٥ - **السيدة سليم** (ليبيا): قالت إن بلدها يواجه صعوبات خاصة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، إذ ليس لديه ما يكفي من أفراد أمن الحدود المدربين، بل و لم يكتمل بعد تشكيل جيشه الوطني. وهو معرض لمخاطر الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، علاوة على الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها فلول النظام السابق عبر الحدود. واستضافت ليبيا، في آذار/مارس ٢٠١٢، المؤتمر الوزاري الإقليمي المتعلق بأمن الحدود، الذي نتج عنه اعتماد خطة عمل طرابلس، التي تنص على تشكيل آليات تعاون متعددة الأطراف.

٦ - ودعت المتحدثة المجتمع الدولي إلى مساعدة ليبيا في استرداد الأصول المنهوبة إلى خارج البلد. وقالت إن تلك الأصول تستخدم الآن لتمويل العمليات الإرهابية التي لا تقوض أمن ليبيا فحسب، بل وأمن الدول المجاورة أيضا. وينبغي ألاّ توفر الدول الغربية، ودول جزرية معينة، ملاذا للشركات الوهمية التي تستخدم لإخفاء الأموال التي نهبها طغاة العالم الثالث من شعوب بلدانهم.

٧ - وتدعو ليبيا، بوصفها من الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، إلى تنسيق الجهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأشخاص والأسلحة. إذ أن هذا الاتجار لا يدمر أمن البلدان النامية فقط بل واقتصاداتها أيضا. وأعربت المتحدثة عن تطلع وفدها إلى اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى في عام ٢٠١٣، من أجل متابعة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٨ - **السيدة نيانغ** (السنغال): قالت إن الحدود المليئة بالثغرات والفقر وعدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى تفاقم مشكلة الاتجار بالمخدرات، ولا سيما في أفريقيا. وما لم تتخذ تدابير قوية، سيتغلب هذا البلاء على جهود التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى عدم الاستقرار في عدد من البلدان.

٩ - وأدى تكثيف الجهود الدولية لمكافحة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية إلى تحسين إطار العمل القانوني الدولي. وكانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد اعتمدت في ذلك الصدد خطة عمل إقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١. وتمثل خطة العمل المذكورة الآلية الرئيسية للتعاون مع المنظمات الشبيهة في أوروبا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية وتبادل المعلومات معها. وكانت المجموعة الاقتصادية قد اعتمدت، في عام ٢٠٠٦، الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والمواد الأخرى ذات الصلة، التي بدأ نفاذها في عام ٢٠٠٩.

١٠ - وتستغل المجموعات الإجرامية التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات لتراوغ حتى أشد نظم الرصد فعالية. ومن هنا تنبع الأهمية الخاصة لمهاجمة الأسباب الكامنة وراء ذلك النشاط الإجرامي، مثل الفقر والتخلف وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

١١ - **السيد بريكوف** (الاتحاد الروسي): دعا إلى وضع استراتيجية موحدة لمكافحة الجريمة تحت إشراف الأمم المتحدة.

١٢ - وستعقد دورة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الاتحاد الروسي، في عام ٢٠١٥. ويجري العمل بنشاط لاتخاذ تدابير وقائية لمكافحة الفساد في

الاتحاد الروسي. وتشكل الوساطة في تقديم الرشوة جريمة جنائية، وتطبق تدابير صارمة على موظفي الخدمة المدنية الذين يمارسون الفساد.

١٣ - وتشكل إعادة الأصول المستمدة من الفساد إلى بلد المنشأ عنصرا هاما في العمل الدولي لمكافحة الفساد. ويتعين تشكيل شبكة عالمية لتنسيق إعادة الأصول في إطار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

١٤ - وينبغي أن تطلق الدورة السادسة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية آلية لرصد تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية وبروتوكولاتها. ويتعين أن تكون الآلية هيئة حكومية دولية وأن تتسم بالموضوعية وتتجنب التعدي وتكون غير مسيسة.

١٥ - وينبغي أن تكثف الأمم المتحدة جهود التصدي للجريمة الإلكترونية، بما في ذلك وضع اتفاقية عالمية بشأن هذه المسألة. وينبغي أيضا تكثيف التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب والمسائل الجنائية المرتبطة بالسياحة.

١٦ - ويجري تنفيذ مجموعة من التدابير في الاتحاد الروسي بغرض التصدي للإتجار بالبشر، بما في ذلك تعزيز إطار العمل القانوني وبذل مزيد من الجهود من قبل وكالات إنفاذ القانون من أجل حصر جميع أنواع الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر.

١٧ - ومن الأهمية بمكان أن يحقق المجتمع الدولي الأهداف المحددة في الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. ويتعين أن يحصل مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة على تمويل كاف من الميزانية العادية للمنظمة.

١٨ - وأعرب المتحدث عن دعم بلده لجهود المكتب الرامية لبناء القدرات في أفغانستان والبلدان المجاورة لها والدول الأخرى المتضررة من مواد الأفيون الآتية من أفغانستان. ويتعين بناء القدرات في سياق اتفاق باريس المتعلق بوقف انتشار المخدرات الآتية من أفغانستان. وقد نجح المكتب في تعزيز التعاون عبر الحدود بين أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان. ونفذت في ذلك السياق عمليات متعددة الأطراف لقطع الطريق أمام تهريب المخدرات.

١٩ - وأعرب المتحدث عن معارضة الاتحاد الروسي القوية لأي اتجاه لإضعاف النظام الدولي لمراقبة المخدرات و أية محاولات لتعديل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، وبخاصة فيما يتعلق باستخدام أوراق نبات الكوكا. وقال إن مفهوم تخفيف الضرر مشوب بسلبيات كثيرة ولا ينبغي طرحه باعتباره من معايير الأمم المتحدة. وينبغي ألاّ تتعارض البرامج الوطنية لخفض الطلب على المخدرات وتوفير الخدمات الطبية والاجتماعية لمتعاطي المخدرات مع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات.

٢٠ - **السيدة كالكيناري فان دير فيلد** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه يجب أن تشارك الدول المنتجة والمستهلكة معا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويجب أن يكون التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مكافحة المخدرات من خلال الامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سلامتها الإقليمية. وقد تناولت الجمعية العامة ولجنة المخدرات مسألة الإدمان،ومن الواضح أنها لا تدخل في دائرة اختصاص مجلس الأمن.

٢١ - واعتمدت فنزويلا برامج لمنع استخدام إقليمها من قبل عصابات تهريب المخدرات ذات النفوذ القوي لإدخال المخدرات إلى الأسواق الرئيسية في الولايات المتحدة

الأمريكية وأوروبا. وانخفضت، في عام ٢٠١١، كمية المخدرات المشحونة عبر جمهورية فنزويلا البوليفارية نتيجة الضوابط التي طبقتها الحكومة، والتي تشمل فرض عقوبات أشد على الاتجار غير المشروع بالمخدرات. واعترف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤخرا، بخلو فنزويلا من زراعة المخدرات للسنة السادسة على التوالي. وكانت مضبوطات البلد من الكوكايين من بين أكبر المضبوطات في العالم. وجرى إغلاق ٤٥ طريقا لتهريب المخدرات وتدمير ١٧ مختبرا لإنتاجها على امتداد الحدود مع كولومبيا. وألقي القبض على ٩٠ فردا من زعماء المنظمات الإجرامية للإتجار غير المشروع بالمخدرات وسلم ١٩ منهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقبض على واحد من أسوأ مهربي المخدرات سمعة، وهو دانيال باريرا، بعد ٢٠ عاما من الإفلات من قبضة العدالة.

٢٢ - ومن شأن التقارير المسيَّسة التي تصدر عن طرف واحد أن تضعف التعددية عوضا عن تعزيزها، وأن تقوض الجهود الوطنية لمكافحة المخدرات. وعلى الرغم من محاولات تشويه سمعة فنزويلا والنيل من جهودها في مجال مكافحة المخدرات، فقد استجابت باتخاذ إجراءات محددة أظهرت رغبتها الأكيدة في التصدي لآفة المخدرات. وفي عام ٢٠١١، تولت فنزويلا رئاسة فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي. ويدل ذلك على أنها حظيت بالاعتراف الدولي بجهودها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢٣ - **السيدة شهيد زكى** (ملديف): أعربت عن الخطورة التي يمثلها الاتجار غير المشروع بالمخدرات لبلدها، على الرغم من أن ملديف لا تنتج المخدرات ولا تزرعها أو تصنعها، وذلك لقربها من الطرق الرئيسية للإتجار غير المشروع بالمخدرات ولأن السياحة تؤدي دورا مركزيا في اقتصادها. و لم تفلح محاولات معاملة ضحايا إدمان المخدرات كمجرمين في ملديف،ولا ينبغي أن يعامل إدمان المخدرات باعتباره جريمة، بل مشكلة صحية.

٢٤ -وتواجه ملديف، باعتبارها من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولأنها في بواكير تجربتها مع توطيد الديمقراطية، تحديات في مجال إضفاء الطابع المؤسسي على الأطر الضرورية لكفالة المساءلة والشفافية وسيادة القانون. وهي ملتزمة بتعزيز سيادة القانون، وبالانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، بحلول عام ٢٠١٤. وستضع حكومتها قريبا استراتيجية وطنية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢٥ - وتؤيد ملديف جميع الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة القرصنة. وقد اتخذ مؤتمر القمة السابع عشر لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، الذي استضافته ملديف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قرارا صائبا بإعلانه بدء العمل على مكافحة القرصنة.

٢٦ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن بلده يشكل في آن واحد مصدرا ومعبرا للإتجار بالأشخاص. وتنتهج بنغلاديش سياسة عدم التسامح المطلق تجاه المشتغلين بالإتجار بالبشر، وقد سنت عددا من القوانين والتشريعات التي تتضمن عقوبات صارمة.

٢٧ - وهناك برامج تدريب خاصة لبناء قدرات مسؤولي إنفاذالقانون. واتخذت خطوات لإنقاذ ضحايا الاتجار وإعادة تأهيلهن وإدماجهن في المجتمع. وأدت بنغلاديش دورا رائدا في اعتماد اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء، ولها ضلع بارز في عملية بالى.

٢٨ - ويؤدي تنفيد أنظمة تقييدية وتمييزية للهجرة في بلدان المقصد في بعض الأحيان إلى وقوع الأشخاص في أيدي المشتغلين بالاتجار بالبشر. وسيكون تعاون دول المقصد في

تيسير الهجرة النظامية موضع تقدير كما سيؤدي إلى خفض عدد المشاركين في التحركات غير القانونية.

٢٩ - وقال المتحدث إن موقع بلده وحدوده الممتدة والمليئة بالثغرات تجعله عرضة الاتجار بالمخدرات. ويطبق البلد استراتيجية ذات ثلاث شعب، تشمل العرض والطلب والحد من الضرر. وتضع السياسة المتبعة قيودا صارمة على استخدام المخدرات للأغراض المشروعة. ويشكل خفض العرض عنصرا أساسيا في مكافحة تعاطى المخدرات. وتشمل المكافحة الاستمرار في توفير برامج إنمائية بديلة للناس الذين يزرعون تلك المحاصيل، بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية الشاملة في المناطق المعنية. وتؤدي الأسرة والمنظمات العقائدية دورا هاما في التوعية بمخاطر تعاطي المخدرات.

٣٠ - وقال المتحدث إن التعاون التقني والمساعدة المالية الدولية لأغراض مكافحة الإرهاب لاتزال قاصرة عن تلبية احتياجات البلدان النامية. وأضاف أنه يجب توفير الموارد اللازمة،وأن هناك أطرا معيارية مثيرة للإعجاب وإرادة سياسية قوية على الصعيدين الوطني والعالمي معا. وأردف أنه يجب تنفيذ الالتزامات.

٣١ - **السيد قاسيموف** (قيرغيزستان): أشار إلى أن بلده يقع على طرق شحن المخدرات من أفغانستان. ويكتسب أهمية خاصة تعزيز التعاون الإقليمي بين بلدان وسط آسيا. وتؤدي جهود المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا دورا محوريا في ذلك الصدد. وسيكون تأسيسذ برنامج إقليمي لدعم جهود التصدي لتدفق المخدرات من أفغانستان في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ عنصرا أساسيا في بناء قدرات دول المنطقة.

٣٢ - وللاتجار غير المشروع بالمخدرات تأثير ضار على الاقتصاد الوطني،إذ يسحب الشباب القادرين بعيدا عن العمل المشروع ويؤدي إلى ظهور الفساد بين موظفي الخدمة المدنية. ويشكل تزايد إدمان المخدرات خطرا على المجمع الجيني للبلد كما يزعزع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٣ - وهناك قصور في الإحصاءات الرسمية عن ضحايا الاتجار بالبشر، لذا يصعب تحديد حجم الظاهرة. وتعود الصعوبة في جزء منها إلى طريقة تعريف الأفعال غير القانونية المتصلة بالإتجار بالبشر. ويجري العمل على تعديل التشريعات الوطنية في ذاك الصدد.

٣٤ - **السيد يداداف** (الهند): أشار إلى التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٢، فقال إن معدلات استهلاك المخدرات قد انخفض في العالم المتقدم بينما ازدادت في العالم النامي. وقد نشأت أسواق جديدة. ومع أن الاستعمال غير المشروع للمخدرات ظل مستقرا، فإن الزيادات المبلغ عنها بشأن الاستخدامات غير الطبية للوصفات الطبية المحتوية على مخدرات، وإساءة استخدام المؤثرات العقلية الجديدة غير الخاضعة للرقابة الدولية، تثير الانزعاج. ويدر الاتجار غير المشروع بالمخدرات على الصعيد العالمي أكثر من ٣٢٠ بليون دولار سنويا.

٣٥ - وفي عام ٢٠١٢، أعلنت حكومة الهند عن تطبيق سياسة وطنية شاملة ومستكملة بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية. واستضاف البلد عددا من الاجتماعات الدولية المتعلقة بهذه المسألة. وتنتج الهند الأفيون وتعترف بخصائصه العلاجية وتصدر مواده الخام للأغراض الطبية. ومن المهم ضمان توافر العقاقير للأعراض الطبية والعلمية.

٣٦ - وقال المتحدث إنه تجب إزالة الغموض في الجوانب الأخلاقية والقانونية التي تتيح للإرهابيين إمكانية للحصول على العون، بل واكتساب الشرعية أيضا. ومن الضروري تضافر الجهود الدولية من أجل تفكيك البنية التحتية للإرهاب، بما في ذلك شبكة مراكز التدريب والتمويل.

ويجب أن يظهر المجتمع الدولي الإرادة السياسية اللازمة لإبرام الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٣٧ - وتشكل مجالات الجريمة الناشئة، مثل الجرائم الإلكترونية والاحتيال لاقتصادي والغش المتصل بالتعليم وسرقة الهوية، مصدر قلق أيضا.

٣٨ - **السيد نينا** (ألبانيا): قال إن الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الخدمات الجنسية معترف منذ زمن طويل كمشكلة خطيرة، لكن يتعين أن يحظى الاتجار بالأشخاص واستغلالهم في القطاعات الاقتصادية الرئيسية بمزيد من الاهتمام. وكشفت البحوث الحديثة عن أن ثلث الضحايا على نطاق العالم يجري الاتجار بهم لأغراض الاستغلال في العمل، وربعهم للاستغلال المزدوج في سوق العمل والخدمات الجنسية. ويقوم نهج ألبانيا تجاه الاتجار بالبشر على أساس حقوق الإنسان الخاصة بالضحايا، تمشيا مع برتوكولات باليرمو واتفاقية مجلس أوروبا، ويركز على الوقاية ومحاكمة المجرمين وحماية الضحايا.

٣٩ - وأسست ألبانيا، منذ عام ٢٠٠٥، آلية لتحديدالضحايا المحتملين للإتجار بالبشر وحمايتهم وإحالتهم إلى جهات الاختصاص. وتستند الآلية إلى اتفاق مبرم بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية بشأن تقديم الخدمات للضحايا. وتكفل الآلية توفير حماية غير مشروطة لجميع ضحايا الاتجار بالبشر، بالتعاون مع جهاز العدالة. ولم تعد ألبانيا بلد مرور عابر لضحايا الاتجار بالبشر، وهي على هذه الحال منذ عدة سنوات.

٤٠ - بيد أن آلية تعويض الضحايا واجهت بعض الصعوبات. وقدمت إلى وزارة العدل مقترحات بشأن الإطار القانوني ذي الصلة، بما في ذلك وضع مشروع لتقديم تعويضات حكومية لضحايا الاتجار وتحسين إجراءات رفع الدعاوى المدنية في إطار القضايا الجنائية.

٤١ - **السيد رومان – موريه** (بيرو): قال إن زراعة المخدرات ألحقت الضرر بالبيئة، بما في ذلك إنهاك التربة والتصحر ومخلفات المدخلات الكيميائية. ومن الضروري، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير تشريعية لوقف إنتاج المخدرات، وضع برامج إنمائية زراعية بديلة. ويتعين أن يُشرك في تلك المشاريع الفلاحون الذين يزرعون المخدرات ولا يملكون أي سبب رزق آخر.

٤٢ - وقد اعتمد إعلان ليما بشأن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، لعام ٢٠١٢، في المؤتمر الدولي لوزراء الخارجية ورؤساء الوكالات الوطنية المتخصصة. وحضر المؤتمر ممثلو ٦١بلدا و ١٠ منظمات دولية. ودعا الإعلان إلى اتخاذ تدابير ثنائية وإقليمية فعالة وملموسة ومتعددة الأطراف للحد من العرض والطلب فيما يتعلق بالمخدرات. وأبرز الإعلان أيضا ضرورة ضمان توافر المخدرات للأغراض العلمية والطبية، ومنع تحويلها لأعراض أخرى وإساءة استخدامها، في ذات الوقت.

٤٣ - وتشمل النُهج الجديدة المستخدمة في بيرو تدابير لحماية صحة السكان واعادة تأهيل من يتعاطون المخدرات، وبرامج إنمائية بديلة للذين يزرعون نبات الكوكا بصورة غير مشروعة. وتمثل أحد التدابير الناجحة في توفير قروض منخفضة التكاليف للمزارعين.

٤٤ - ولم تنجح المعاملة التفضيلية للبلدان المستهلكة والمنتجة في معالجة مشكلة الاستعمال غير المشروع للمخدرات. بل ازداد إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها في الواقع، ولم يُضبط من أموالها سوى ١ في المائة، بينما يتزايد العنف المتصل بها. ويجب أن تؤدي البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما الدول المستهلكة، دورا أساسيا في مجال التعاون للحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٤٥ - **السيدة دالي** (تونس): قالت إن النُهج الفعالة لمكافحة الجريمة تشمل التصدي تنقل العناصر الفاعلة في مجال الجريمة المنظمة والإرهابيين، واستخدامهم لتكنولوجيات المعلومات الجديدة، علاوة على اتخاذ مختلف أنواع الإجراءات المتعددة الأطراف وتبادل المساعدة.

٤٦ - ودعت تونس الأطراف الدولية الفاعلة إلى دعم الجهود الرامية إلى استرداد الأصول المملوكة للشعب التونسي، التي حولها الرئيس السابق وعائلته،إذ أن الشعب التونسي في حاجة ماسة إليها من أجل مقابلة تحديات المرحلة الانتقالية. وينبغي أن تستجيب الدول التي تلقت طلبات بتسليم الأفراد المتورطين في تلك الجرائم وتوافق على تلك الطلبات. وسيباشر جهاز العدالة التونسي مهامه في احترام لجميع الصكوك الدولية ويوفر فرص محاكمة عادلة للمتهمين.

٤٧ - وقامت تونس، منذ اندلاع ثورة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بتنفيذ إصلاحات للحد من الجريمة ودعم التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تشكيل لجنة للتحقيق في قضايا الفساد والاختلاس والانتهاكات التي ارتكبها النظام المنهار؛ وتأسيس هيئة دائمة لمكافحة الفساد وتعيين وزير معني بمكافحة الفساد .

٤٨ - ويجري العمل على صياغة دستور جديد تتكرس فيه حقوق وحريات أجيال المستقبل. وأعلن الرئيس الجديد، في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة، عن مبادرة لإنشاء محكمة دستورية دولية تكفل سيادة القانون الدولي.

٤٩ - **السيد الباهي** (السودان): قال إن بلده بذل جهودا لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغسل الأموال والاتجار بالأعضاء البشرية؛ونفذ التزاماته بموجب اتفاقه مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بجانب تسيير دوريات مشتركة مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بموجب الاتفاق الثلاثي المتعلق بأمن الحدود، الذي وقعه السودان مع البلدين. ووقع السودان أيضا اتفاقات تعاون عديدة مع دولة جنوب السودان.

٥٠ - وصدق السودان على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، علاوة على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٣٨، بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، ورقم ١٨٢، المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال. ولديه خطة وطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال، وسياسات بشأن السكان وتمكين المرأة والأشخاص المشردين والأشخاص ذوي الإعاقة وحماية الأسرة، كما سن عددا من القوانين بشأن مكافحة الإرهاب والاتجار بالأشخاص والمخدرات. ولديه أيضا عدد من البرامج العاملة المتعلقة بضحايا تعاطي المخدرات، كما أجرى مؤخرا دراسة بشأن منع تعاطي المخدرات في أوساط الطلاب. وأعرب المتحدث عن استعداد بلده للتعاون مع جميع الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والمخدرات والإرهاب، وعن أمله في أن تستمر المساعدة الدولية من أجل مكافحة تلك الآفات والقضاء على الفقر المسبب لها.

٥١ - **السيدة كان لينه** (فييت نام): قالت إن السنوات العشر الماضية شهدت نموا غير مسبوق في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية والموارد الطبيعية، بسبب انفجار تكنولوجيا المعلومات والعولمة. وتقدر قيمة التجارة غير المشروعة على نطاق العالم بحوالي ١,٣ بليون دولار سنويا، بينما بلغت الأرباح الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات فقط ٣٢٢ بليون دولار. وهي أرقام تتزايد باضطراد.

٥٢ - وللجريمة المنظمة والمخدرات تأثير مدمر بشكل خاص على الدول الضعيفة والقابلة للتأثر، نظرا إلى أن الأسباب الكامنة وراءهما هي انعدام التنمية وارتفاع معدلات

البطالة والصعوبات الاقتصادية. ويجب لذلك أن تشكل مكافحة الجريمة جزءا من الخطط الإنمائية وأن تكون النُهج الاجتماعية والاقتصادية جزءا من عمليات التصدي للجريمة المنظمة. ويجب تعميم مسألتي منع الجريمة والعدالة الجنائية في الخطط الإنمائية لعام ٢٠١٥ وما بعده.

٥٣ - ويجعل الموقع الجغرافي منفييت نام بلد مرور عابر مريح للمشتغلين بالاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويتزايد باضطراد تفنن المشتغلين بالاتجار غير المشروع بالمخدرات في تنويع أساليب ومسارات التهريب. ولذا أصبح منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات من أولويات الدولة.

٥٤ - وتقل أعمار أكثر من ٧٠ في المائة من مدمني المخدرات في فييت نام عن ٣٠ سنة. ولذا أصبح تثقيف الشباب وعائلاتهم واجبا بالغ الأهمية. ومن المهم أيضا إيجاد فرص عمل للمدمنين السابقين، نظرا إلى أن المدمنين الذين يعاد تأهيلهم ونزع السموم من أجسادهم ينتكسون بسهولة إذا لم يجدوا عملا.

٥٥ - **السيد عدنان** (إندونيسيا): قال إن بلده ملتزم باتخاذ تدابير أكثر تشددا وبتوثيق التعاون مع المجتمع الدولي من أجل معالجة الجرائم الناشئة مثل جرائم الفضاء الإلكتروني والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ومنتجات الغابات، مثل الخشب والحياة البرية وغير ذلك من موارد الغابات، بجانب ممارسات صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ به. وتسبب الجرائم المتصلة بالموارد الطبيعية الضرر للأفراد في الأجل القصير، وتلحق ضررا بليغا بالنظام الإيكولوجي في الأجل الطويل .

٥٦ - وتبعث السرور في القلب الزيادة التي حدثت مؤخرا في الدعم الدولي لخطط استرداد الأصول، التي تندرج ضمن أولويات حكومة إندونيسيا في مجال مكافحة الفساد.

٥٧ - وبينما تحب إدانة الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، يتعين أيضا تنفيذ مهام مكافحة الإرهاب مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك، يجب القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب. ولذلك تطبق إندونيسيا سياسة تعزيز الاعتدال والتسامح، بالإضافة إلى تعزيز تدابير إنفاذ القانون.

٥٨ - **السيد ديستا** (إريتريا): قال إن مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية ازدادت صعوبة في السنوات الأخيرة، نظرا إلى أن المجموعات الإجرامية أصبحت أفضل تجهيزا وتنظيما وتمويلا عما كانت عليه من قبل. وحينما تنغمس عناصر معينة في دول قوية في مزاولة نشاط إجرامي عابر للحدود الوطنية، من أجل تعزيز مصالحها في مجال الجغرافيا السياسية، تصبح تلك الجرائم أشد خطورة.

٥٩ - وقد تأثرت إريتريا بالاتجار بالأشخاص وتهريب البشر. وتطبق في البلد منذ فترة طويلة قوانين لمكافحة مثل هذه الأنشطة وحماية الضحايا، حيث منحت مكافحتها أولوية قصوى. وقد حوكم عدد من المجرمين وتتوالى التحقيقات بنشاط في ذلك الصدد.

٦٠ - **السيدة أوينوكافيرو** (أوغندا): قالت إن الأحوال في سجون بلدها قد تحسنت وأحرز بعض التقدم في معايير حقوق الإنسان. وحقق تطبيق نهج شامل لعدة قطاعات فوائد لجميع الكيانات المشاركة في إقامة العدل. وتلتزم أوغندا بتقديم خدمات سجون تهدف إلى إعادة تأهيل المجرمين وليس تسبيب الألم لهم.

٦١ - وقد اجتمع مديرو السجون من عدة دول أفريقية في أوغندا مؤخرا، لبحث كيفية تقليل الازدحام في السجون وتوفير الغذاء الكافي للسجناء. وشملت التحديات الأخرى التي جرى تناولها وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) في السجون

وتسريع سير العدالة والامتثال إلى القواعد والمعايير الإصلاحية الدولية.

٦٢ - وقد انخفض اكتظاظ السجون في أوغندا من ٥٠٠ في المائة إلى نحو ٢٠٠ في المائة، بسبب بناء سجون جديدة وتنفيذ برنامج لإعادة التأهيل بدعم من الدولة. ويجري العمل على تعيين مزيد من موظفي السجون، وتوسيع فرص إمكانية اللجوء إلى القضاء من خلال إنشاء مزيد من المحاكم. ويجري تدريب السجناء على مجموعة من المهارات المهنية، بما في ذلك صناعة الصابون والنجارة والخياطة والحدادة، من أجل تلبية احتياجات المؤسسات الإصلاحية من أصناف معينة؛ وتهيئة فرص عمل مجدية للسجناء بغرض تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع؛ بجانب إدرار الدخل.

٦٣ - وتشمل التحديات المستمرة في أوغندا عدم كفاية عدد القضاة والمدعين العامين وأفراد الشرطة والسجون. وتجب كفالة تقارب المواقع الجغرافية للسجون والمحاكم ومراكز الشرطة. وترزح مؤسسات العدالة تحت عبء العمل.

٦٤ - ويجب على الشركاء في التنمية تحديد أولويات مساعداتهم وإجراء تقييم شامل ودقيق للاحتياجات. وكثيرا ما يغلِّب المانحون أولويات العمليات على الثغرات الهيكلية ومسائل الكم والكيف في مؤسسات سيادة القانون.

٦٥ - **السيد لاهر** (جنوب أفريقيا): قال إن المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول الأطراف في اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الفساد، وكذلك اتفاقياتها المتعلقة بالمخدرات والإرهاب، تمثل أداة رئيسية لتعزيز تنفيذ هذه الاتفاقيات والبروتوكولات.

٦٦ - ونفذت مفوضية الاتحاد الأفريقي ثلاث خطط عمل بشأن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، من أجل التصدي للتحديات الناشئة في مجالي المخدرات والجريمة. وقد عقدت اجتماعات، في عام ٢٠١١، في بوتسوانا وجنوب أفريقيا، بهدف وضع برنامج إقليمي تحت رعاية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بغرض جعل منطقة الجماعة أكثر أمنا من ناحية المخدرات والجريمة.

٦٧ - ويفيد تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/67/157 بأن المخدر الأوسع زراعة ومن حيث الاتجار والتعاطي في أفريقيا هو نبات القنب. وازداد أيضا تعاطي الهيروين، مما يشير إلى توسع أسواقه لتشمل بعض مناطق أفريقيا وآسيا. وارتفعت معدلات تعاطي المخدرات والجرائم ذات الصلة بها في جنوب أفريقيا. وكانت جنوب أفريقيا من المحاور الهامة لشحنات الكوكايين والهيروين المتجهة إلى الأسواق غير المشروعة في أجزاء أخرى من العالم، بجانب كونها بلد مقصد أيضا للكوكايين والهيروين. وشكل تعاطي الكوكايين تحديا متناميا لسلطات إنفاذ القانون في جنوب أفريقيا.

٦٨ - ولأغراض الحد من إمكانية الحصول على المركبات الأولية للإيفيدرينوالسودوإيفيدرين، اضطرت حكومة جنوب أفريقيا لإعادة تصنيف تلك المواد بحيث تتاح عن طريق الوصفات الطبية فقط. وكثفت الحكومة جهودها في مجال مكافحة الجريمة ومكافحة الفساد، مما يمكن من تحديد الجناة وتقديمهم للمحاكمة.

٦٩ - وشهدت جنوب أفريقيا ظهور جرائم جديدة مثل الصيد الجائر لوحيد القرن والجرائم الإليكترونية وتهريب البشر والاتجار غير المشروع بالمعادن الثمينة.

٧٠ - **السيد لورينتيسوليز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): أشار إلى تقرير الأمين العام بشان التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/67/157). وأعرب عن موافقة وفده على أن المخدرات تهدد الصحة

والسلامة العامة والرفاه، وتشمل الدول المنتجة والمستهلكة ودول المرور العابر وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة.

٧١ - وقال إن حكومته تسهم في توفير الأموال التي تتيح لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمواصلة أنشطة الرصد في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وأضاف أن التقرير العالمي عن المخدرات الصادر عن المكتبفي عام ٢٠١٢، اعترف بجهود حكومته الرامية للقضاء على زراعة الكوكا، على أساس الترشيد الطوعي الذي تشارك فيه منظمات المنتجين. وتتمثل إحدى السمات الأساسية للخطة في الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وقد خفضت حكومته إنتاج الكوكا غير المشروع بنسبة ١٢ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وشهدت الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، القضاء على المزيد من سبل الحصول على الكوكا في جمهورية بوليفيا المتعددة القوميات، بقدر يفوق ما تحقق في أي بلد آخر.

٧٢ - ووصف المدير القطري لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هذا الانخفاض بالعمل الناجح، وأنه يعكس صورة إيجابية لعمل الحكومة في مجال خفض الإنتاج. بيد أن المكافحة تعثرت نتيجة زيادة فعالية المركبات الأولية لمعجون الكوكايين الأساسي وتحول بلده إلى ممر عبور. وينبغي تكثيف جهود الحكومة وأن تصحبها تنمية مستدامة.

٧٣ - وقد ساهمت الأموال التي قدمتها بوليفيا، منذ عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، في القبض على كميات من الكوكايين تبلغ ٣ أمثال ما قبض خلال السنوات الخمس السابقة. ولهذا يعترض وفده على سياسة التصحر التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد، لأسباب سياسية لا علاقة لها البتة بالمشكلة. لكن حكومته أبدت التزامها بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق تعزيز التنسيق مع البلدان المجاورة والاستمرار في تطبيق الاتفاقات الثنائية.

٧٤ - ويعد مضغ الكوكا ممارسة متوارثة عن الأسلاف من شعوب الأمازون الأصلية، لكن تم تجريمها من خلال الاتفاقية الوحيدة للمخدرات، لعام ١٩٦١. ولذلك انسحبت حكومته من تلك الاتفاقية ثم عادت فانضمت إليها ثانية، مع إبداء تحفظات بشأن الحفاظ على الحق في استخدام الكوكا للأغراض الثقافية والطبية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وستمتثل حكومته للاتفاقية في إطار دستورها.

٧٥ - وقال المتحدث إن وفده يؤكد مجددا رغبته في رؤية التزام دولي بشأن مكافحة المخدرات. وينبغي أن تناقش الأمم المتحدة المشكلة في سياقها الدولي بمزيد من التعمق، مع إيلاء اهتمام خاص لمسائل السرية المصرفية وغسيل الأموال والملاذات الضريبية.

٧٦ - **السيد كاسيدي** (منظمة العمل الدولية): قال إن إحساسا بالضرورة الملحة والحركة المكثفة قد نشأ على المستوى الدولي فيما يتعلق بوقف الاتجار بالأشخاص. وأعرب عن موافقة منظمة العمل الدولية بلا تحفظات على رأي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بأن الاتجار بالبشر، شأنه شأن الرق، ''بحكم طبيعته وهدفه المتمثل في الاستغلال، قائم على ممارسة السلطات المرتبطة بحق الملكية. ويعامل الإنسان فيه باعتباره سلعة تباع وتشترى وتخضع للعمل القسري...''، بالإضافة إلى أن دستور المنظمة ينص بوضوح تام على أن ''العمل ليس سلعة''.

٧٧ - وتفيد تقديرات منظمة العمل الدولية التي أجريت مؤخرا بأنه يوجد ما لا يقل عن ٢١ مليون شخص من ضحايا العمل القسري والاتجار والرق في العالم. وتحدث نسبة ٩٠ في المائة من العمل القسري تقريبا في القطاع الخاص، في مجالات مثل الصناعة التحويلية، والزراعة وتصنيع الأغذية، وصيد الأسماك، والعمل المترلي، والبناء والتشييد.

٧٨ - وتسعى منظمة العمل الدولية إلى معالجة الأسباب الجذرية للعمل القسري، من خلال تمكين الفئات الضعيفة كي ترفض القسر على العمل، ومعالجة عوامل الطلب التي تجعل الاستغلال عملية مربحة. وستركز المنظمة على البحوث وإدارة المعارف والقضاء على العمل القسري وسلاسل القيمة العالمية وتنفيذ التدخلات القطرية.

٧٩ - وستنشئ المنظمة مركزا لتبادل البيانات عن العمل القسري والرق والاتجار بالبشر، بغرض تيسير التعاون بين الباحثين وإنتاج إحصاءات موثوقة عن مدى انتشار العمل القسري. ويمكن استخدام البيانات لتقييم قرارات الاستثمار وقياس أثر إجراءات مكافحة العمل القسري، من خلال رصد تغيير معدلات الانتشار على نطاق البلدان والمناطق. وستساعد أيضا في صنع السياسات القائمة على الأدلة على الصعيد القطري. وستدرس المنظمة دور وسطاء العمالة غير الرسمية في سلاسل القيمة العالمية، حيث العمل القسري أكثر شيوعا. وتعد منظمات أرباب العمل والعاملين ومفتشي العمل ضمن الشركاء المهمين في تيسير تغيير السياسات على مستوى الشركات والصناعات.

٨٠ - ونجحت المنظمة في تنفيذ أكثر من ٦٠ تدخلا لمكافحة العمل القسري على الصعيدين القطري والإقليمي، منذ عام ٢٠٠٠. واستخدمت مزيجا فريدا امن التدابير الوقائية والعقابية من أجل التصدي للسخرة في جنوب آسيا، ولعبودية الدَين في أمريكا اللاتينية، وبقايا الرق في أفريقيا، والاتجار بالبشر في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

٨١ - **السيدة مويدن** (المنظمة الدولية للهجرة): قالت إن الأزمة الاقتصادية العالمية قللت فرص العمل اللائق وتسببت في ارتفاع معدلات الاتجار بالبشر؛وبينما أحرز تقدم في مكافحة الجريمة، لم يتحقق أي انخفاض في عدد الضحايا الذين تساعدهم المنظمة الدولية للهجرة، ولا في عدد البلدان التي قدمت لها المنظمة المساعدة في هذا الصدد. ونظرت إلى أن المشكلة ذات طبيعة شاملة، ينبغي تعميم أساليب مكافحة الاتجار في قطاعي الصحة والتعليم، وإشراك المؤسسات الخاصة.

٨٢ - ووقّعت المنظمة الدولية للهجرة مؤخرا مذكرة تفاهم بشأن مكافحة الاتجار بالبشر مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. واستخدمت المنظمة في ذلك خبرات واسعة، حيث نفذت أكثر من ١ ٠٠٠ مشروع لمكافحة الاتجار بالبشر، في أكثر من ١٠٠ دولة، منذ أوائل التسعينات في القرن الماضي، بما في ذلك تدريب عشرات الآلاف من ممثلي القطاعين العام والخاص وأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من مسؤولي الهجرة. وقدمت المنظمة الدعم للحكومات في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد.

٨٣ - ويجب على شركات القطاع الخاص أن تشارك بشكل استباقي في مكافحة الاستغلال في العمل، ويشمل ذلك مجالات الوقاية وإعادة التأهيل والجهود الموجهة إلى الضحايا. ويستحسن أن تزيد الحكومات إشراك وكالات التوظيف الخاصة وأرباب العمل ورابطات العمال المهاجرين بغرض تعزيز الممارسات الأخلاقية في مجال الاستقدام للعمل.

٨٤ - ويشكل المهاجرون سبع تعداد البشرية، ويتزايد حراك الناس أكثر من أي وقت مضى. ومن الضروري العمل بشكل جماعي بغرض إيجاد طرائق لكفالة أن تكون الهجرة آمنة وإنسانية وقانونية ومنظمة. ومن شأن تجاهل تنقل البشر وفرص التنمية البشرية أن يزيد مخاطر دفع المهاجرين إلى أوضاع يتعذر فيها ضمان حقوقهم، وتزيد فيها قابلية تعرضهم للاتجار والاستغلال وسوء المعاملة بشكل مفرط.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.